

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر

أ. يوسف رشيد  
قسم العلوم التجارية  
جامعة مستغانم

المخلص:	
	<p>تبنيت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة اقتصادية عرفت باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع الجزائري بإصدار العديد من قوانين الاستثمار أهمها قانون 93 الذي اعتمد سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باحتوائه مجموعة من الحوافز والضمانات لجذب الاستثمار.</p> <p>إن كان من المسلم به أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية فهل تمكنت لاستثمارات الوافدة من رفع حجم هذه الصناعات. هذا ما سنطرق إليه ضمن النقاط التالية.</p>

### مقدمة:

إن التطورات التي حدثت في نمط التمويل الدولي، منذ تفجر أزمة المديونية، قد دفعت صانعي السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى تغليب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتمويل الأجنبي بدلا من تدفق المصادر الأخرى. يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، مقترنة بعنصري التنظيم والإدارة للاستثمار بشكل مباشر في البلدان التي ينتقل إليها، وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية، زراعية، خدمية، إنشائية أو تمويلية.

يرجع تنامي حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقبال المتزايد من جانب العديد من البلدان النامية على تقليص الإجراءات الروتينية وإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي والخصوصية من جهة والتناقص الواضح في مصادر التمويل الخارجي التقليدية بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وخاصة تراجع حركة الإقراض الدولي على إثر تفجر أزمة الديون الخارجية عام 1982 وتناقص معدلات الادخار في معظم البلدان النامية من جهة أخرى. إن الامتيازات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر

لاندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي زاد من أهمية التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية، فغالبا ما يكون مصحوبا بتدفق التكنولوجيا (1) كما أنه يسهم في تنمية صادرات البلدان النامية إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تعد المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها إما مباشرة عن طريق قيامها بتصدير منتجات فروعها (المؤسسات المختلطة) إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تكنولوجياتها بين المؤسسات المحلية ورفعها لمستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه الأخيرة مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى المحلي.

هذه المزايا أدت إلى احتدام التنافس بين الكثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### حواجز الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب لكي تقبل بالاستثمار، **الضمانات والحواجز**.  
نقصد بال**ضمانات** مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح).  
أما **الحواجز** فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

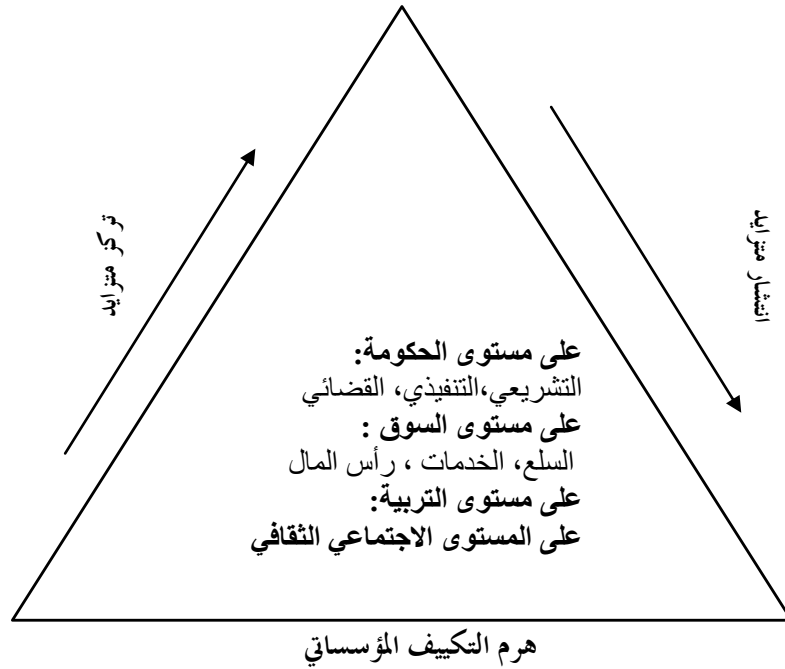
لكن من الملاحظ أن المشروعات متعددة الجنسيات لا تتوطن في أي مكان بمجرد توافر الحوافز (2) وإنما لا بد أن يتحقق هذا التوطن في بيئة اقتصادية تتوافر فيها جميع العناصر والعوامل الديناميكية التي تساعد على الاستمرار في النجاح وتوليد المداخل والأرباح وتحقيق النمو بعبارة أخرى، السياسات الناجحة التي تهدف إلى رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسات التي تم تخطيطها وتنفيذها في إطار مؤسسي مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر أي أنه لا يكفي إقرار سياسات جديدة، لكن يجب على المؤسسات الوطنية، الحكومة (أو السلطات العمومية)، الأسواق، أنظمة التربية والأوساط الاجتماعية والثقافية إتاحة تطبيق فعال لهذه السياسات اتجاه المعاملات اليومية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعرف هذا بما يسمى التكيف المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر (3)

إن الدول الأكثر قدرة على التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار أو الفرص، أي الإبداع في خلق القطاع الذي يمكن الدولة من الصمود أمام منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى

إن القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، هذا ما يفسر مفهوم التكيف المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن المؤسسات أو مجموعة المؤسسات المعنية بالتكيف المؤسسي **Adaptation institutionnelle** هي: الحكومة، الأسواق، التربية والمحيط الاجتماعي الثقافي.

يمكن توضيح ذلك بالتمثيل البياني التالي



#### التكيف الاجتماعي الثقافي:

تم تقديم التكيف المؤسساتي على شكل هرم مع وجود المحيط الاجتماعي الثقافي على مستوى القاعدة لأن كل المؤسسات الأخرى مرتبطة به، المحيط الاجتماعي الثقافي هو أقدم المؤسسات وأقدمها وهي بالتالي صعبة التغيير وإن حاولنا التغيير فإنه يأخذ وقتا وجهدا كبيرين.

درجة انفتاح مواطني دولة ما على مختلف النماذج الاجتماعية الثقافية تتوقف على مستوى التعليم ومدى اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، درجة عالمية للانفتاح تحسن طاقة دولة ما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المستثمرون الأجانب يقررون القيام بالمشاريع استثمارية بناء على ما يسمى الثقافة الجوارية (أوروبا الشرقية يمكنها أن تلائم للقيام بالاستثمار الأجنبي للمستثمرين الغربيين، بينما الاستثمار بآسيا أو إفريقيا يكون غير مقبول لتباعد الثقافات.

#### التكيف التربوي:

التربية تعتبر مفتاح النظام الاجتماعي الثقافي المرن الذي يهتم بالطرق المختلفة للتفكير. التربية تنمي رأس المال البشري وتهيئه للتعامل بنجاح مع التغييرات السريعة للاقتصاد، التكيف التربوي يخلق محيط جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يحسن القدرة على معالجة المعلومات، يشجع الإبداع في مجالات البحث، التطوير والتكنولوجيا

وتهيئ بالتالي أرض خصبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### تكيف السوق:

يمثل السوق المؤشر الاقتصادي والمالي لجلب الاستثمار، يجب أن نأخذ في الحسبان بالنسبة لتكيف السوق، أن أسواق المنافسة الحرة تجلب استثمارات أجنبية أكثر مما تجلبه الأسواق ذات تنظيمات إدارية. إن الأسواق التي تشغل جيدا تشكل العنصر الأساسي في قرار الاستثمار، لأنها تؤثر على جوهر الاستثمارات الأجنبية، أي المعاملات المالية والاقتصادية.

### التكيف الحكومي

الحكومة تدير المستويات الأخرى للتكيف المؤسسي المحيطة الثقافي الاجتماعي، التربوية، والأسواق لهذا فان المستثمرين يهتمون في أول الأمر بالحكومة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والسياسات التي تحدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

### الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

حتى اعتماد قانون شركات الاقتصاد المختلط في سنة 1982، الاستثمار الأجنبي كان يدار بقانون الاستثمار لسنة 1966، هذا القانون يحدد بشدة مجال تدخل الاستثمار الأجنبي، المفتوح فقط لبعض مجالات الصناعة بالعكس قد استثنى هذا القانون كل النشاطات التجارية، المنجمية (ما عدا المحروقات)، التأمينات، النشاط البنكي، النقل والفلاحة.

بالإضافة إلى ذلك المستثمر الأجنبي كان مجبر لاعتماد إحدى الطريقتين المسموح بها الشراكة الثنائية أو الفروع، Association mixtes ou filiales بعبارة أخرى خارج مجال المحروقات الاستثمار المباشر كان مغلق في وجه رأس المال الأجنبي في هذه الفترة.

تغيرت السياسات والسلوك إزاء المساهمة الأجنبية في أنشطة الاقتصاد المحلي تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة.

ففي سنة 1993 صدر قانون الاستثمار في الجزائر (4) وتضمن مجموعة من الإجراءات التشجيعية والإعفاءات الضريبية والحوافز منها:  
- إعفاء لمدة ثلاثة سنوات من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية.

- تطبيق نسبة منخفضة قدرها 3% كرسوم جمركية على السلع المستوردة للمشروع

- الإعفاء لمدة 2 إلى 5 أعوام من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني وذلك ابتداء من دخول المشروع مرحلة النشاط

- الإعفاء من ضريبة الأرباح وضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتج المشروع

- التخفيض بنسبة 7% من مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي.  
كما عملت الحكومة على تهيئة بيئة اقتصادية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار وذلك بإنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة وسوق لقيم الخزينة العامة ومتابعة برنامج

الإصلاحات الهيكلية حسب الرز نامة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي. ولتشجيع المستثمرين قامت الحكومة بحماية و ضمان الاستثمار وذلك بالسهر على انضمام الجزائر إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتعلقة ب ضمان الاستثمار وحمايته منها:

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي
  - اتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة
  - اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات
  - حماية الملكية الصناعية والفكرية
  - الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- كما أنها بصدد توقيع إتفاقية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية.

الاستثمار في مجال المحروقات:

عرف الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات قفزة نوعية باعتماد قانون خاص في 04-ديسمبر 1991، الذي يغير ويكمل قانون المحروقات الذي صدر يوم 14/08/1986. القانون الجديد أدخل تعديلات جد هامة من شأنها تحفيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع، نذكر منها:

- إمكانية دخول الاستثمار الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول.

- تبسيط إجراءات اعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف

- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الاختلاف

هذا ما أدى إلى اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب عن المحروقات حيث الشراكة نشطت في هذا المجال التي جلبت الكثير من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية. (5)

ONGE – Petrogas – Agip - Repsol – Total -Arco – BP - JGC-Itochu - Botas -Gaz de France - Brown and Root condor -ABB- Spie Capag S.A - Root JGC.Bechtel - Kellogy Brown –Elf- Winterschall - Enel Power- Medex Petroleum Ltd - First Calgary Petroleum.

حيث بلغت قيمة ما استثمرن ما بين سنتي 1986 و2000، 17.5 مليار دولار أمريكي 58% من هذا المبلغ بالعملة الصعبة، تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية تتوجه بالخصوص نحو قطاعات المحروقات، فمن بين 530 مليون دولار التي استفادت منها الجزائر سنة 1999 مثلا، 500 مليون دولار توجه نحو هذا القطاع كما تبين دراسات أخرى أن نسبة الاستثمار في المحروقات تمثل حصة الأسد بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الأساسيين كفرنسا بنسبة 60% وإسبانيا بنسبة 73%

تأثير الشراكة على الاستكشاف: تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع أكبر المؤسسات العالمية في مجال الاستكشاف من تحقيق ستة إستكشافات التي مكنت من توفير 51.54 مليون م<sup>3</sup> موزعة بالمنتوج على النحو التالي:

Huile زيت 31.48 مليون م<sup>3</sup>

Gaz الغاز 17.77 مليون م<sup>3</sup>

Condensat 2.69 مليون م<sup>3</sup>

كما تم توقيع 10 عقود جديدة للاستكشاف مع شركاء أجنبى بقيمة إستثمار 200 مليون دولار.

الشراكة في مجال التنقيب تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع مؤسسات أجنبية من حفر 52 بئر وإكتشاف 8 آبار بين سنة 1999 وسنة 2001 كما يلي عمليات بالشراكة:

2001	2000	1999	
44365	6176	4905	التنقيب (بالمتر)
	8	9	
13	21	18	عدد الآبار المحفورة
12	18	15	عدد الآبار المنجزة
2	3	3	الاستكشافات

المصدر تقارير شركة سوناطراك

الشراكة في مجال الإنتاج:

الإنتاج بالشراكة مع الشركاء الإقتصاديين يساهم في حدود 12% من الإنتاج الإجمالى للمحروقات كما يساهم بنسبة 25% من الإنتاج الإجمالى للبتروال خام. بالنسبة للغاز الطبيعي يساهم المتعاملون الأجنبى بـ 8% من الإنتاج الإجمالى ليكن 11.8 مليار م<sup>3</sup>، باختصار الإنتاج بالشراكة في مجال المحروقات تضاعف تسعة مرات في الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2001

النشاطات الدولية لسوناطراك:

وقعت شركة سوناطراك عدة عقود شراكة للقيام بنشاطات دولية في بعض الدول فقد وقعت عقد خاص بالمجمع 3 في اليمن سنة 2000، كما وقعت عقد ثاني خاص بالمجمع 2 وذلك بالمشاركة في حدود 40% إلى جانب مؤسسة Agip

Yemen BV

توقيع عقد دراسة مع السودان

كما تولي سوناطراك أهمية خاصة في مجال التطوير الدولي على المناطق التالية:

إفريقيا جنوب الصحراء: موريتانيا، مالي، النيجر، السودان

أمريكا اللاتينية: البيرو، البرازيل، بوليفيا

آسيا: الفيتنام

الشرق الأوسط: اليمن، العراق، إيران

صناعة البتروكيماويات:

تعتبر صناعة البتروكيماويات حيز الزاوية في سياسة تنويع مصادر الدخل التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات لتحقيق قيمة مضافة لثروتها الهيدروكربونية ولتقليل اعتماد اقتصادها على عائدات البترول. تحظى صناعة المواد البتروكيماوية باهتمام بالغ لدى الحكومة الجزائرية لما لهذا المنتج من أهمية كبيرة في الصناعة الحديثة من جهة، ولتطافر عدة عوامل رئيسية من جهة أخرى أهمها: (6)

- 1- توفر مواد الخام الرئيسية
- 2- إهتمام المستثمرين الأجانب بهذا القطاع
- 3- إتجاه الدول الصناعية الغربية لإغلاق مصانعها البتروكيماوية قديمة الإنشاء والتقنية، نظرا لإرتفاع نسبة تكاليف التشغيل والصيانة فيها.
- 4- وجود سوق عالمية كبيرة وقرية.
- 5- سهولة الحصول على تقنيات تصنيع مادتي الأمونيا والميتانول وإنتاجها بطاقات كبيرة ففي هذا المجال تم إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات البتروكيماوية وهي فرع تابع للمؤسسة الأم سوناطراك بـ 100 % ويشمل مركبين للبيتروكيماويات.
  - مركب الأتيلين ومشتقاته (CPIK) الواقع بسكيدة
  - مركب الميتانول ومشتقاته (CPIZ) الواقع بأرزبو
 حجم إنتاجهما قد بلغ 239647 طن سنة 2001.
  - كما تم بعث مشاريع أخرى لتجديد المركبات البتروكيماوية إبتداء من سنة 2001.
  - تجديد وحدة كربونات الصوديوم لمركب الأتيلين ومشتقاته CPIK
  - بعث مشروع توسيع وحدة الميتانول بمركب الميتانول ومشتقاته CPIZ.

#### الشراكة خارج قطاع المحروقات:

تم توسيع مجال الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات ليشمل قطاعات أخرى كالفلاحة، الصيد، مواد البناء، صناعة، الفولاذ، التعدين، الميكانيك، الإلكترونيك، الكيمياء، البلاستيك والمطاط بنسب توغل لرأس المال الأجنبي مختلفة بإختلاف النشاط. منذ سنة 1990، تمكنت الجزائر من جذب تدفق مالي يقدر بـ 29,3 مليار دينار جزائري في إطار مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أخذت الأشكال التالية) (7).

#### طبيعة الشراكة

طبيعة المشروع	العدد	%
مؤسسات أجنبية لونها	25	14
الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص	106	58
الشراكة مع مؤسسات القطاع العام	53	28
مجموع المشاريع	184	100

المصدر:

Ahmed Bouyacoub, « les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, quelles

perspectives ? », Annuaire de l'Afrique du nord, tome xxxv , 1996 CNRS Editions.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المستثمرين غير المقيمين يفضلون التعاقد مع المتعاملين الخواص حيث يستحوذ هذا النوع من الشراكة على 58% من المشاريع الاقتصادية المستثمرة في حين أن التعاقد مع القطاع العام لا يمثل سوى 28% من المشاريع. هذا ما يبين النجاح النسبي للتحويل الاقتصادي من النظام المركزي إلى نظام السوق. حسب دراسة إحصائية لوكالة ترقية الاستثمار APSI ، الاستثمارات الأجنبية تمثل 6% من مجموع الاستثمارات و10% من مناصب الشغل المتوقعة<sup>(8)</sup>

حسب نفس الدراسة المشاريع الصناعية تتصدر المشاريع الأخرى بـ 42% من المشاريع الأجنبية يتبعه قطاع الخدمات السياحية والصحة.

لقد أثمرت هذه الإجراءات بإقبال الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب على خلف مشاريع اقتصادية ساهمت في تغطية مختلف الحاجات الاستهلاكية منها:

#### القطاع الصناعي:

إن الحديث عن القطاع الصناعي يقودنا إلى تحليل الدور الذي تضطلع به المؤسسات العمومية في الاقتصاد الجزائري ، حيث امتازت بالتنوع في الإنتاج لتلبية الطلب المحلي حسب خطط موضوعة سلفا من الوزارات الوصية. إلا أن أدائها كان ضعيفا، مما تطلب تطوير البنى التكنولوجية والتقنية والإدارية وضح الرساميل والاستثمارات في الشركات الحكومية ، باعتماد برنامج إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة يركزان على الخوصصة وفتح رؤوس أموال الشركات الحكومية أمام مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي . مكنت هذه الإجراءات من استقطاب العديد من المؤسسات الدولية نذكر منها

مركب الحجار و Ispat. Internationale

صناعة الفولاذ :

مؤسسة ايناد ENAD و Henkel- Unilever

مواد التنظيف :

مؤسسة EPEOR و Saur - Vivendi- Lyonnaise des Eaux

مؤسسة ميطرو الجزائر والسيارات الصناعية Spie-

Rail.tech.international- RVI- Kia.Motors

#### القطاع الغذائي الفلاحي:

بادرت السلطات العمومية بإصلاحات هيكلية في مجال القطاع الفلاحي الغذائي إنطلقت منذ 1987 والتي تمثلت بالاساس في الإنسحاب التدريجي للدولة من هذا القطاع إلا أن ذلك لم يمكن من رفع الإنتاج بصفة محسوسة ليصل إلى مستوى التغطية الكاملة للحاجات في مجال المواد الغذائية، أحسن دليل على ذلك المعدلات السنوية لتغطية الحاجات من طرف الإنتاج الوطني.(9)

#### نسب تغطية الحاجات الوطنية

المنتجات	نسبة التغطية %
الحبوب	من 15 إلى 64 %
الخضر الجافة	من 19 إلى 59 %



من 30 إلى 47%	الحليب ومشتقاته
من 93 إلى 97%	اللحوم الحمراء
100%	البقوليات
100%	العلف، الفواكه، الزيتون، الحمضيات
100%	البيض، اللحوم البيضاء

**المصدر: Conjoncture N° 60-61 Novembre-December 1999**

بغرض سد هذا العجز في التموين الغذائي شرعت الدولة في إستصلاح أكثر من 900000 هكتار في إطار البرنامج الوطني للتطوير الفلاحي PNDA، بالإضافة إلى انتهاز سياسة التنويع الزراعي وذلك بغية تأهيل هذا القطاع ورفع نمو الانتاج الفلاحي.

تمثلت هذه السياسة في تكيف الزراعات حسب المناطق (جافة، شبه جافة) وتشجيع المنتجات الأقل استهلاك للماء وأكثر مردودية ومنافسة عند التصدير كالفواكه حيث العجز المحلي كبير جدا مما يتيح فرص كبيرة جدا للاستثمار. لغرض تطوير الصناعة الغذائية وتسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية قامت هذه المؤسسة أبرمت عقود شراكة مع المؤسسات الدولية نذكر منها:

**. Unilever- Danone – Chambourcy- Fruital.**

**الشراكة في مجال الصحة:**

الجزائر بسوقها الدوائية التي تتجاوز 500 مليون دولار، تمثل تقريبا 0,2% من الاستهلاك العالمي للأدوية.

تغطي الجزائر الجزء الكبير من إحتياجاتها الدوائية عن طريق الإستيراد وأهم الدول هي : فرنسا بنسبة 80% والباقي من كل من الأردن، الدنمارك، إيطاليا، إسبانيا، يتم ذلك بواسطة 75 مستورد منهم مستوردين إثنين عمومين سميدال و(الصيدلة المركزية للمستشفيات).

بالنسبة للإنتاج نعد 25 منتج للأدوية منهم منتج عمومي واحد هو مجمع صيدال الذي طور علاقات شراكة استثمارية قدرت بـ 12 مشروع مع أكبر الشركات العربية والدولية نلخصها فيما يلي: (10)

-Glaxo – Acdima –Novo Fabre -GPE -Rhone Poulenc-Pfizer - DarEdawa -Wellcome.

**الشراكة في المجال السياحي:**

تتمتع الجزائر بمزيا تفضلية طبيعية في الميدان السياحي، تتوفر فيها إمكانات كبيرة في مجال السياحة الساحلية الصحراوية، المعدنية والجبالية نشير في هذا السياق أن تأخر الجزائر في ميدان السياحة يشكل فرصة مواتية بشكل متناقض حيث أن معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط بلغت حد قدرتها الطبيعية في الاستقبال نتيجة ظاهرة الاكتظاظ وكثرة الاستثمارات(إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، المغرب، تونس، مصر، إلخ...).

لهذا يجب الارتقاء بقطاع السياحة بترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الامثل للعقار السياحي وتنويع المنتج السياحي وتحسين مستوى الخدمات لتلبية حاجات المواطن الجزائري والطلب الأجنبي.

وكذا تفعيل دور البنوك ووسائل الاعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل وخارج الوطن علاوة على الدور الذي يجب أن تضطلع به وكالات السفر في الترويج للمنتوج السياحي الوطني وإستقطاب السواح الأجانب. أثمرت المصادقة على مشروع التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع السياحية بإنشاء وكالة وطنية للتنمية السياحية التي نجحت في جلب الكثير من المستثمرين الأجانب في مجال السياحة منهم : etc. ... Sheraton, Mercure, Sofitel, Accor حيث يمكن فتح رأس مال في هذا القطاع إلى غاية حدود 100%.

#### الخاتمة:

إن التشريع الجديد الخاص بالإستثمار يهدف إلى توفير مناخ إستثماري تمارس في إطاره الإستثمارات الجزائرية والأجنبية دورا أكثر أهمية في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة، فضلا عن تعديل هيكل الإقتصاد القومي ليكون أكثر تنوعا وإنسجاما مع متطلبات التطور الإقتصادي والإجتماعي في العالم. إلا أنه على الرغم من ضخامة المزايا والضمانات التي قررها المشرع الجزائري للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تلك القوانين التي صدرت منذ سنة 1991، فإن المحصلة مازالت متواضعة سواء من ناحية حجم ماتدفق إلى الجزائر من هذه الإستثمارات أم من ناحية مدى إسهامه في برامج الإنماء الإقتصادي والإجتماعي فيها. وعليه فإنه لتعظيم الإستفادة من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هذا الإستثمار متوافقا مع أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية ومحققا لتلك الأهداف.

- 1) الدكتور عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2001.
- Rediger «the Case for Trade Liberalization in Developing Countries" "journal  
2) Dornbus  
of Economic perspectives" vol. 6 winter 1992.  
,Zakia K.S, Wilhelmas Stanley, Morgan Deam "L'Investissement étranger direct  
3Witter  
et ses éléments déterminants dans les économies 'Agence des Etats- Unis pour  
naissantes" I  
Le Développement International Washington 1998.
- 4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 المؤرخة في 10 أكتوبر 1993 المتعلقة بالإجراءات  
الجبائية لتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي.
- 5) تقارير شركة سوناطراك  
6) النفط والتعاون العربي م 22، ع 76 ، 1996، ص 12
- Ahmed «Les investissement étrangers en Algerie1990- 1996, "quelles  
7) Bouyacoub  
Perspectives ?" Annuaire de l'Afrique du nord tome xxxv, 1996 CNRS Editions  
8) Bilan honorable de l'APSI et watan du 26/4/1995  
9) Conjoncture N°60-61 novembre. décembre 1999  
10) Le moci N° 1923 du 06/01/2000 p 55